وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية — شعبة علم الآثار

شهـــادة مشاركـــة

تمنح هذه الشهادة للدكتور **لحسن حاج حفصي** –جامعة محمد بوضياف المسيلة–

وذلك نظير مشاركته الفعالة بمداخلة علمية تحت عنوان:

واقع توظيف البعد الاقتصادي للتراث الأثري المحمي في الجزائر

كمساهمة في تنشيط فعاليات الملتقى الوطني السادس الموسوم بـ:

حفظ التراث الأثري الجزائري – واقع وتحديات-

المنعقد بتاريخ: 29- 30 ماي 2024

بقاعة المحاضرات لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقطب الجامعي أولاد فارس.

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

رئيس قسم العلوم الانسانية

مسؤول شعبة علم الآثار

رئيس الملتقى

الدكتورة: حابي نادية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة علم الآثار

تنظم الملتقى الوطني السادس الموسوم بـ:

حفظ التراث الأثري الجزائري

- واقع وتحديات-

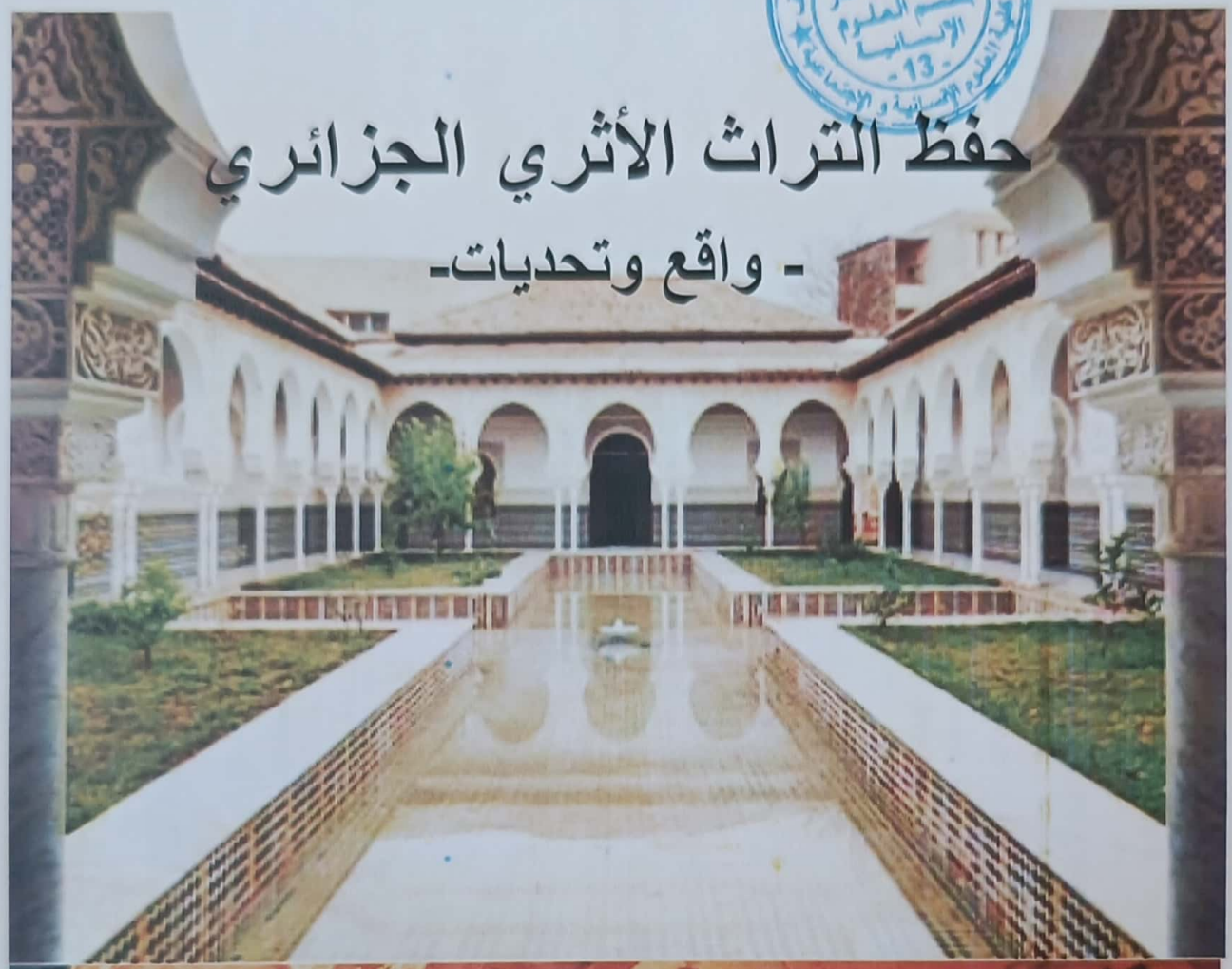

يومي: 29-30ماي2024

بقاعة المحاضرات لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بالقطب الجامعي أولاد فارس

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة علم الآثار

تحت رعاية السيد رئيس جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

شعبة علم الآثار تنظم الملتقى الوطني السادس

حفظ التراث الأثري الجزائري

- واقع وتحديات -

يومي: 29-30ماي2024

بقاعة المحاضرات لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بالقطب الجامعي أولاد فارس

برنامج الملتقى

اليوم الأول: 29ماي2024

استقبال المشاركين

الافتتاحية:09:00-09:30

- آيات بينات من الذكر الحكيم.
- النشيد الوطني.
- كلمة السيد مدير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- كلمة السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- كلمة السيد رئيس قسم العلوم الإنسانية.
- كلمة السيد مسؤول شعبة علم الآثار.
- كلمة رئيس الملتقى.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة علم الآثار

الجلسة الافتتاحية: 09:30 -10:30

أ.د. عزالدين بونحياوي	مفاهيم ومبادئ المحافظة على التراث الأثري	معهد الآثار جامعة الجزائر 02
ممثل الأمن الوطني	دور مؤسسة الأمن الوطني في حماية التراث ولاية الشلف نموذجا	ولاية الشلف
ممثل الجمارك	دور مؤسسة الجمارك الجزائرية في حماية التراث ولاية الشلف نموذجا	ولاية الشلف
مناقشة		

رئيس الجلسة الأولى: أ. رضا تواتي. 10:30 – 11:30

د. محمد فوكة	مقترح حماية وتثمين المخلفات الأثرية المعزولة المنتشرة عبر تراب ولاية الشلف.	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
د. لحسن حاج حفصي د. بن عيسى فاتح توفيق	واقع توظيف البعد الاقتصادي للتراث الأثري المحمي في الجزائر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. علي باقل	النظام القانوني لحماية العقار الأثري في التشريع الجزائري	جامعة تيسمسيلت
د. عبد الحميد شناوي	اعتماد إعادة التصور في استرجاع الأشكال العامة خلال الترميم آنية فخارية من موقع حصن تازا نموذجا.	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس
مناقشة		

رئيس الجلسة الثانية: د. حدبي بن حليمة. 11:30 – 12:30

د. ميلود بوعزدية	توظيف تيكنولوجيا الرقمنة في حماية التراث الجزائري	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
د.ة. مريم بوجمعي أ.د.عزالدين بونحياوي	واقع المعالجة الوقائية لمسكوكات حفرية موقع حصن تازا	المركز الوطني للبحث في علم الآثار معهد الآثار جامعة الجزائر 02
أ.ة. أسماء بنور	Le musée subaquatique de Murcie (Espagne)	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
م.ت. محمد عشمون د. توفيق سحنون	الإجراءات القانونية والتقنية لحفظ وتسيير المجموعات المتحفية المتحف العمومي الوطني للآثار القديمة والفن الإسلامي نموذجا	المتحف ع.و. للآثار القديمة والفن الإسلامي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
مناقشة		

رئيس الجلسة الثالثة: د. مليكة بناجي 12:30 – 13:30

د. إبراهيم نغلي	آليات تأهيل القصور الصحراوية سياحيا بين الواقع والمأمول	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
أ.عبد الحميد خليفة د.أحمد مومني	التراث الصحراوي المبني بين تحديات التوسع العمراني والمحافظة على الأصالة (قصر زاوية كنته بولاية أدرار أنموذجا)	جامعة مستغانم جامعة أدرار
د.ة. نادية حابي	دور المجتمع المدني في حماية التراث	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
ط.د. فاطمة الزهراء قاصدي أ.د.بدر الدين بلعيبود	إدارة مخاطر الكوارث في المؤسسات المتحفية	معهد الآثار جامعة الجزائر 02
مناقشة		

استراحة:

وجبة الإفطار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة علم الآثار

اليوم الثاني: 30 ماي 2024

رئيس الجلسة الأولى: د. إبراهيم نغلي. 09:00 – 10:00

د.ة. مليكة بناجي د. عياش محمد	التجربة الجزائرية في اعادة توظيف المعالم التاريخية كمتاحف متحف مصنع أسلحة الأمير عبد القادر بمليانة نموذجا	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
د. أحمد منصوري	أعمال المركز الوطني للمخطوطات على الخزائن لحفظ مخطوطاتها دراسة حالة خزانة كوسام أنموذجا	المركز الجامعي البيض
د. مراد سباطي د.ة. ليمان بوحرود	دور الرقمنة في حماية التراث الثقافي	المركز الجامعي آفلو جامعة قسنطينة 02
أ.رضا توابتي	آليات الحماية القانونية للتراث الثقافي في الجزائر	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
مناقشة		

رئيس الجلسة الثانية: د. محمد فوكة. 10:00 – 11:00

د. زين العابدين بركات د. جمال صغيري	مناطق التوسع السياحي آلية لحفظ التراث الأثري الجزائري وتحقيق التنمية السياحية دراسة حالة منطقة التوسع السياحي قلعة بني حماد – بلدية المعاضيد ولاية المسيلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
ط.د. هيثم بوعزة ط.د. عبد الرزاق بن شعلال	استخدام التكنولوجيا التفاعلية في قاعات العرض بالمتاحف الجزائرية رؤية مستقبلية	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف جامعة الجزائر 02
د. محمد الأمين عطالي	مقترحات وأساليب لحفظ قصر تاجموت بالأغواط	المركز الجامعي آفلو
مناقشة		

رئيس الجلسة الثالثة: أ. مزيان عربية. 11:00 – 12:00

د.ة. جازية فيلالي	الآليات القانونية الدولية المتّبعة في عملية إرساء معالم استدامة التراث الثقافي وتثمينه ودورها في تحقيق سياسة التسيير والاستغلال	جامعة بشار
د. نبيل أمقران	تقرير الخبرة للممتلك الثقافي المكتشف أو المحتجز ودوره في حماية التراث الثقافي	المركز الوطني للبحث في علم الآثار
ط.د. جميلة غزالي د.ة. سهيلة كردين	دور موقع التوصل الاجتماعي كوسيلة لتعرف على الموروث الثقافي متحف شرشال نموذج	المركز الجامعي تيبازة
ط.د. بلقاسم دحماني ط.د. إبراهيم سماتي	أهمية تفعيل المخطط الدائم للحفظ والاستصلاح لحماية القطاعات المحفوظة من خلال دراسة بعض النماذج و المقارنة بينها (سهل واد مزاب ، تلمسان)	جامعة الجلفة جامعة تلمسان
مناقشة		

الجلسة الختامية: 12:00 – 12:30

التوصيات + الكلمة الختامية للسيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية+ توزيع الشهادات.

استراحة:

وجبة الافطار

واقع توظيف البعد الاقتصادي للتراث الاثري المحمي في الجزائر

- 1 د حاج حفصي لحسن استاذ محاضر بمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة المسيلة
- 2 د بن عيسى فاتح توفيق.

الملخص :

يقاس مدي تجذر الدول في عمق التاريخ و مقدار اسهامها في تطور الحضارة الإنسانية حجم معالمها و مواقعها الاثرية اذ تمثل ثروة وطنية وإرث حضاري إنساني عالمي وجب الحفاظ عليها لذا نجد الدول و المنظمات العالمية ذات صلة بموضوع المعالم و المواقع الاثرية تعمل على صياغة القوانين و النصوص التنظيمية لتصنيفها قصد حمايتها لقيمتها السياسية و التاريخية و الثقافية والاجتماعية حتى الهويتية وباعتبارها ملكية وطنية ثم عالمية مشتركة.ولان اعباء الصيانة و المحافظة عليها مكلفة . و باعتبار المعالم والمواقع الأثرية ركيزة أساسية في خدمة التنمية السياحية المستدامة. وتتجاوز هذه العملية المتعة البصرية التي توفرهاهذه المواقع، بل تتجاوز تعزيز القيمة التراثية للمواقع وتحويلها إلى ممتلكات سياحية تدر بالثروة . كما تساعد في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي للبلاد. .لذا فان كثير من الدراسات تشير بان الاطار قانوني و تنظيمي المحكم وفقة مقاربة متكاملة يراعي فيها كل ابعاد التنمية المستدامة كفيل باستغلال هذه المعالم و المواقع الاثرية في السياحة لتحقيق الحفاظ عليها و كذا الازدهار السسيواقتصادي و او الثقافي لاي بلد.

الملاحظ ان المواقع و المعالم الاثرية في الجزائر في تدهور مستمر خاصة ذا البعد العربي الإسلامي والأمازيغي رغم مجهودات وزارة الثقافةو هذا لغياب المقاربة التي اشرنا اليها .تهدف مدخلتنا الى ابراز مواطن الخلل في السياسة الجزائرية المنتهجة للحفاظ على الرصيد الكبير التي تزخر به بلادنا من معالم و مواقع اثرية قل نظيرها في معظم بلادان العالم

الكلمات المفتاحية : المعالم و المواقع الاثرية- التنمية المستدامة- الاطار القانوني و التنظيمي- المقاربة المتكاملة- الجزائر.

---

lahcene.hadjhafsi@univ-msila.dz

Abstract:

The extent to which countries are deeply rooted in history and their contribution to the development of human civilization is measured by the size of their monuments and archaeological sites. They represent a national wealth and a global human cultural heritage that must be preserved. Therefore, we find countries and international organizations related to the issue of monuments and archaeological sites working to formulate laws and regulatory texts to classify them to protect their political, historical, cultural, and social value, and even identity, as they are thus national and then shared international property. Because the burdens of maintenance and preservation are expensive, it was necessary to seek help from the tourism side to carry out this process, as it is considered an economic resource that contributes

significantly to the economies of many countries. Therefore, many studies indicate that a tight legal and regulatory framework and an integrated approach that considers all dimensions of sustainable development are sufficient to exploit these monuments and archaeological sites in tourism to achieve their preservation and social, economic, and cultural prosperity.
Notably, the monuments and archaeological sites in Algeria are in a state of continuous deterioration, especially related to the Arab-Islamic and Berber dimensions, despite the efforts made by the Ministry of Culture due to the absence of the dimension we referred to. Our intervention aims to highlight the shortcomings in the Algerian policy adopted to preserve the great wealth of antiquities and archaeological sites that our country abounds in, the likes of which are rarely found in most countries.
Keywords: antiquities and archaeological sites - sustainable development - legal and regulatory framework - integrated approach - Algeria.

المقدمة :

أصبحت المعالم والمواقع الأثرية مصدراً اقتصادياً مهماً للعديد من دول العالم، حتى الغنية منها، فإضافة لقيمتها التاريخية والثقافية التي تفتخر بها الدول نظراً لمكانتها التاريخية ومدى عمق و اسهام حضارتها في تقدم البشرية ، دون إغفال أصالة وثراء تراثها المعماري والعمراني .لذا نجد ان كل الدول خاصة التي تعتمد اقتصادياتها على السياحة تسعى جاهدة لتسجيل معالمها و مواقعها الاثرية ضمن قائمة التراث العالمي او على الاقل الوطني و هذا فصد حمايتها و الاستفادة من الاعانات الدولية الدولية و ايضا الترويج لها. ان الصيانة والحفاظ على استمرار وجود هذه المعالم والمواقع الأثرية يتطلب مصادر تمويل يستوجب عرضها والترويج لها كمنتج سياحي يقدم لجميع سكان الكرة الأرضية، لأنها تمثل إرثا وأمانة يجب تسليمها إلى الأجيال اللاحقة، وهذا وينسجم مع روح مفهوم التنمية المستدامة. ووفقا لهذا المنظور، لا توجد فرصة للسفر إلى الصين دون التجول في سور الصين العظيم، أو رؤية الأهرامات المبهرة في مصر، اما في الجزائر فالاستمتاع بالطبيعة الصحراوية والتضاريس المبهرة في الطاسيلي، وكذلك القصور والواحات الصحراوية وجبال الاوراس و كل في ربوع الوطن او اثار لعواصم دول كبيرة كالمنصورة بتلمسان و تيارت و قلعة بني حماد بالمسيلة و حتى الاثار الرومانية في كل من تبسة و باتنة و سطيف . وينطبق الشيء نفسه على اليونان وإسبانيا وإيطاليا. حيث يستقبل الأكروبول في أثينا (اليونان)، أحد المعالم الأثرية الأكثر شهرة في العالم حوالي 28 مليون شخص. في حين يزور سور الصين، أكثر من تسعة ملايين سائح، اما الكولوسيوم (روما، إيطاليا) فيستهوي خمسة ملايين سائح.و يستقبل قصر الحمراء (غرناطة، إسبانيا) ثلاثة ملايين ونصف مليون شخص سنويا دون اغفال اهرامات مصر التي يزورها حوالي ثلاثة ملايين سائح سنوياً (قناة الجزيرة نت، 2019). لكن مع الاسف فرغم القيمة التاريخية الضاربة في عمق التاريخ و التقافية و حتى الطبيعية للمعالم و المواقع الاثرية للجزائر فلا يوجد احصاء لزوارها و التي في احسن الحلات لا تتجاوز بضع الاف لاهمها كمواقع الطاسيلي التي تعتبر متحف مفتوح لمهد الحضارة الانسانية .

ومن هذا المنطلق يتطلب موضوع المعالم المواقع الأثرية ودورها في التنمية السياحية في الجزائر إرادة سياسية تضعها ضمن أولويات الدولة التنموية، تتبعها استراتيجية تتبنى نهجا ترتكز فيه مبادئ التنمية المستدامة. بدءاً بمراجعة شاملة ومتكاملة للنظام القانوني والتنظيمي لجميع القطاعات المتعلقة بالمعالم والمواقع الأثرية. ونذكر أهمها قطاعات الثقافة والسياحة والعمران والبيئة، والآليات التي تقوم بدور المؤسسات التي تدير هذا القطاع. ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات، أهمها حاجة الجزائر إلى ترسيخ الهوية الوطنية من جهة، وزيادة الأداء الاقتصادي من جهة أخرى. وتفاعل القطاعات التي ذكرناها مع حماية الآثار والمواقع الأثرية، حيث أصبحت السياحة عاملا بارزا في مقاربة التنمية المستدامة.

تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية الدولية والوطنية للحفاظ على المعالم والمواقع الأثرية وفق منظور التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة حديثا نسبيا،لانه ظهر في قمة ستوكهولم عام 1972. واللافت هو السرعة التي أدمجتها منظمة اليونسكو في نظام حماية التراث العالمي من خلال اتفاقية دولية في نفس العام منخلال اتفاقية دولية حضيت بدعم من 191 دولة (شارف، 2020)، بالإضافة إلى أهداف الألفية الثالثة في اتفاقية عام 2000. وقد أيدت الأمم المتحدة ذلك بقرارين لعامي 2010 و2011، وأكثر من ذلك، اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، من خلال قرار وزاري عام 2013 (عفد الله و محمد، 2017)،الذي اعتبر الثقافة ومن أبرز عناصرها المعالم والمواقع الأثرية، عنصراً أساسياً من عناصرها ، واعتبرتها مصدراً للهوية والابتكار والإبداع، بل وعاملاً للتكامل المجتمعي لأنها تقضي على الفقر لكونها عامل اقتصادي مهم إذا ما أدمجت في عجلة التنمية الوطنية لأي بلد, تم تأكيد هدا الامر مع إضافة دور المجتمعات المحلية في إدارة المواقع الاثرية في 2012 بريو ديجانيرو في احتفالية الابعين سنة لاتفاقية لسنة 1972 .

بالنسبة لقارة افريقيا فتعتبر دورة ال38 للمؤتمر العام لليونيسكو لسنة 2021 و الذي من خلاله اعتبر 5 ماي لكل عام يوم افريقي للتراث العالمي الافريقي (حمادو، السنة الجامعية 2018-2019) الذي يتسم بالثراء و الغناء و تجذرة في أعماق التاريخ و هذا يعتبر اعتراف عالمي بكل هذا و طمس الصورة المزيفة التي أراد الاستعمار القديم و الحديث نشرها بان لا تاريخ لهذه القارة و تبيض استعماره لها بكونه هو من اتى بالحضارة لسكان القارة و طبعا من بين هذه الدول الجزائر.

الجزائر التي عانت من استعمار استطاني حاول طمس كل معالمها و مواقعها الاثرية ذات الصلة اوصول سكانها من امازيغ و عرب مسلمون فحولة جل المساجد التاريخية لاسطبلات و تكنات عسكرية و على راسهم اول مسجد بني في الجزائر اثناء الفتح الإسلامي مسجد أبو المهاجر دينا او سيدي غانم كما يحلو لسكان مدينة ميلة تسميته و مسجد كتشاوة بالعاصمة الذي يرمز للحقبة العثمانية و عمل الاستعمار أيضا على تهميش العمارة و العمران المحلي الثري من صحراوي و جبلي عربي شاوي و قبائلي و طبقا لنظرية المرشال ليوتي (Lyauty) التي تقوم على الفصل بين العمران المحلي و الأوروبي من خلال البناءات الفخمة التي تعبر تفوق و غني و قوة الحضارة الفرنسية و طمس البعد الحضاري للمجتمع الجزائري)خلف الله, 2003(. و في المقابل قام بالتنقيب وإعادة بعث كل ما يمت بصلة لتراث الاغريقي و الروماني بل و عمل على تجسيله كتراث عالمي كالموقع الاثري لتيمقاد سنة

واقع توظيف البعد الاقتصادي للتراث الاثري المحمي في الجزائر

حاج حفصي لحسن

1910م لتبرير احتلاله للجزائر اذ يعتبر نفسه امتداد لهذه الحضارة و هو وريثها.و تماشيا مع هذا المنظور أصدرت فرنسا الاستعمارية قانونا بتاريخ بتاريخ 1887/03/30 المتعلق بالحفاظ على المعالم و المواقع الاثرية "ذات قيمة" المتواجدة بالمستعمرات تلاه في 1925/09/14 مرسوما تنفيذيا لنفس الغرض و و اختص الجزائر دون باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى الذي من خلاله يمكن تطبيق قانون الفرنسي لسنة 1913(Yves).

بعد الاستقلال و رغم أهمية التراث الثقافي و التاريخي بصفة عامة و المعالم و المواقع الاثرية و لا نبالغ اذا ربطناها نالسيادة الوطنية فان النشرع الجزائري اغفل عنا في دستور 1963 واما دستور 1976 فحول اختصاصها للمجلس الوطني من خلال المادة 151 الفقرة 23 و نعلم جميعا بعدم وجود صلاحيات تنفيذية لهذا الأخير لكن للامانة العلمية فلقد صدرالامر رقم 67-281 المؤرخ في 1967/12/20 المتعلق بالحفاظ و البحث على المواقع و المعالم التاريخية و الطبيعية الذي أوكلت مهمة صياغته إلى عالم الآثارالفرنسي فيفرييه ألبير " Février Albert" الذي قام بأبحاثه في جميلة الرومانية بولاية سطيف ،و استند في ذلك للنصين التشريعيين الفرنسيين (قانون 1930 وقانون 1941) . و الذي مع الأسف بقيطيلة صلاحيته لمدة 37 سنة دون نصوص تطبيقية (موسى، 2013). لقد طال انتظار موضوع دراستنا الاهتمام حتي دستور 1989 و تكرص هذا الاهتمام في التعديلات اللاحقة .

يعتبر دستور 1989 ثم 1996 المرجع الأول لاهتمام الدولة الجزائرية بتراثها و كتطبيق لهذا الاهتمام جاء القانون رقم 04-98 المؤرخ في 20 صفر 1419 الموافق 15 يونيو1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي (الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية ، 1998) أي بعد 37 سنة كاملة من الامر السابق ذكره. يعرف هذا القانون الثراث الثقافي للامة و من ضمنها المعالم و المواقع الاثرية و كذا قواعد حمايتها و تبني كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع ابتداءا باتفاقية ستكهولم لسنة 1972 .

يجدر الاشارة بانه وفق هذا القانون فان المواقع المعالم التاريخية هي كل انشاء معماري يشهد على حضارة معينة مع كل خضائصها و عناصرها العمرانية .اما المواقع الاثرية فعرفتها المادة 28 من القانون 98-04 بانها مساحات مبنية او غير مبنية دونما وظيفة نشطة تشهد على انجازات الانسان و لها قيمة تاريخية او اثرية او دينة او فنية او علمية او ايكلوجية او انثربولوجية التي تدخل تحت مسمي المحميات الاثرية و الحضائر الثقافية . يجب الاشارة الى تاخر النصوص التطبيقية لهذا القانون حيث انتظرنا حتى 2003/10/5 ليسن المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي 03-303 المتضمن كيفية اعداد مخططات حماية المواقع الاثرية و المناطق المحمية التابعة لها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2003) و الذي نظريا ملاء الفراغ و النقص المسجل في احصاء و نصنيف المعالم و المواقع الاثرية اما نصيف وطني او عالمي لاسباب معروفة و يطول سردها اهمها طريقة تسيير الهيئات المكلفة بهذا الموضوع بالاضافة لعدم اشراك الجامعة و ما تحوية من امكانات و طاقات لهذا الغرض . حيث انه المرسوم يعتمد على مرجعية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في تحديد المعالم و المواقع الاثرية الواقعة ضمن محال هذا المخطط و كيفية حمايتهما.

هذا المخطط المنبثق عن قانون التهيئة و التعمير 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و كذا القنون المكمل له رقم 04-05 المؤرخ في 14 اوت 2004 الذي فرض شروط و قيود لعملية البناء

داخل المواقع الاثرية بل و فرض ارتفاق يحميها من كل اعتداء. و على نفس المنوال فان كل مراسيم تنفيذهما تنص على ذلك بدءا بالمرسوم التنفيذي 91-177 بتاريخ 28ماي 1991 المتضمن كيفية اعداد و المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .نفس الاحتيطات الخاصة بحماية المعالم و المواقع الاثرية نص عليها المرسوم التنفيذي 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق باعداد و المصادقة على مخطط شعل الارض الذي يعني بحقوق اسخدام الارض و قواعد البناء في اطار توجيهات المخطط التوجيهي للتعمير و البناء و بذلك فهو يحدد المعالم و المواقع الاثرية داخل مجال دراسته و اجراءات حمايتها .اما عن المرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25جانفي 2015 المتعلق بعقود البناء و التعمير خاصة ما تعلق برخصتي التجزئة و البناء فانه يمكن طبقا لهدا المرسوم رفض منحهما او تقييد منحها بشروط تتعلق بو جوب حماية العالم و المواق الاثرية .

مقاربة حماية المعالم و المواقع الاثرية بالتنمية المستدامة في القانون الجزائري :

و لان حماية المعالم و المواقع الاثرية مهمة تتقاطع فيها جملة من القطاعات اهمها قطاع السياحة وفق مقاربة التنمية المستدامة فان المشرع الجزائري لم يغفل عن هذا مع تسجيل بعض التاخر و هذا من خلال سنه لقانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و الذي جاء ببعض المصطلحات التي تستوجب التطرق لها مثل :

- **الموقع السياحي :** هو كل موقع طبيعي او مستحدث لة جاذبية سياحية لخاصياته الطبيعية او التاريخية او الففنية او المعمارية او العمرانية تستوجب التثمين و الحماية و الحفاظ من كل ما يهدد استمرار بقائه على حالته بفعل بشري او غير ذلك)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , 2003(.
- **التنمية المستدامة :** تعبر عن كل نمط تنموي تحترم مقاربة التي تحافظ على البيئة الطبيعية و الموارد الطبيعية و التراث بكل انواعة للأجيال المستقبلية) الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية , 2003(.
- **السياحة :**عرفها مؤتمر روما اللأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي سنة 1963 على انها "أن السياحة ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقو م على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمةالى مكان اخر لمدة مؤقتة لا تقل عن أربعة و عشرين ساعة، ولا تزيد عن اثنتا عشر شهرا بهدف السياحة الرتفيهية، العالجية أوالتارخيية، و السياحة كالطائر لها جناحان هما السياحةالخارجية و السياحة الداخلية" (عوينان، 2012-2013)
- **السياحة الثقافية:** وهي نوع من السياحة التي يقوم بها الأشخاص المهتمون بالتراث وو المعالم و المواقع الاثرية التاريخي والفني العالمي، حيث يسعى السياح من هذه الزيارة إلى رؤية هذة الأماكن(Jérémy, 2016) . و حسب المشرع الجزائري فهي كل تنقل او نشاط استجمامي الهدف منه اكتشاف و معرفة المعالم و المواقع الاثرية من مدن و معالم تاريخية و مواقع اثرية و حتى التراث اللامادي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2003).
- **السياحة التراثية :** هي احدى مظاهر السياحة الثقافية؛ اذ تعتبر و جزء من السياحة البيئية، حيث يعتبر التراث غاية في حد ذاته. ثم تطور المفهوم إلى سياحة تسعى إلى

الأنشطة الثقافية والعلمية لزيارة المواقع والمتاحف والآثار وحضور المهرجانات والمعارض. أي التراث المادي و اللامادي لثقافة المجتمعات (زريق و زغيب، 2012). كما تعرف بأنها التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد الثقافية، وتتميز بخلق التوازن بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Bourgeon, 2009).و عرفها الباحث الإنجليزي -فيلدن- على أنها: "تلك المباني و الانشاءات التي تتميزبقيم جمالية معمارية، تاريخية، أثرية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية تجعلنا نشعر بالإعجاب و بالحاجة إلى المعرفة المزيد عن من سكنوها وعن ثقافتهم (تواتي، 2018).

- **التنمية السياحية المستدامة:** هو التطوير الذي يبدأ تنفيذه بعد دراسة علمية شاملة ومخطط لها في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متكاملة لمختلف اقاليم المكونة للدولة . والتي تجتمع فيها مكونات التنمية السياحية، بما في ذلك عوامل الجذب الطبيعية والثقافية. التنمية السياحية المستدامة كنشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي و البيئة خاضة البيئة الحضرية. ذكر آرتشر وكوبر في عام 1998 أن تنمية السياحة المستدامة هي الهدف الرئيسي لإعادة تقييم دور السياحة في المجتمع. و هي ايضا التنمية التي تستجيب وتلبي احتياجات السياح الحاليين والمجتمعات المضيفة وتضمن فوائد الأجيال القادمة. ومن التطورات أيضًا إدارة الموارد بطرق تنتج فوائد اقتصادية واجتماعية وجمالية مع الحفاظ على الهوية الثقافية واستمرار العمليات البيئية والتنوع البيولوجي والعناصر الأساسية للحياة. ومن مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة ما يلي:
  - حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والتراث الثقافي للمجتمع.
  - تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري ورفع مستوى المعيشة.
  - تحقيق العدالة على مستوى الجيل وكذلك بين الأجيال المختلفة فيما يتعلق بحق الانتفاع بالموارد البيئية وزيادة الدخل.
  - خلق فرص استثمارية جديدة وبالتالي فرص العمل والدخل الجديد والنمو الاقتصادي.
  - زيادة الإيرادات الحكومية من خلال فرض الضرائب على الأنشطة السياحية المختلفة.
  - الحفاظ على التراث الثقافي أولوية مهمة في قائمة اهتمامات الدول حول العالم لما يمثله هذا الموضوع من أهمية تنبع من قيمة التراث نفسه. التراث هو هذه الوثيقة الخالدة التي تحفظ تاريخ الأمم. والشعوب، ودليل واضح على تقدم الحضارات. كما أنه المصدر الذي تستمد منه الأجيال اللاحقة ثقافتها وخصائصها.

وبمعنى أوسع وأكثر عالمية، فإن الحفاظ على المركز التاريخي للمدينة يعني الحفاظ على التراث المعماري والتاريخي والأثري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تحتويه، لأن المركز التاريخي لأي بلد يتكون من مجموع عناصره. يعتبر التراث الثقافي، وخاصة الحضري والمعماري، كالآثار والمواقع التاريخية في جميع المدن، جزءا من الثروة الوطنية لهذا البلد، لا سيما من الناحية الاقتصادية إذا تم استغلالها لأغراض سياحية.

و لقد جاء هذا القانون بجملة من الإجراءات القانونية تضمن حماية المعالم و المواقع الاثرية من خلال الزام النشطة السياحية لقواعد حماية هذه الأخيرة طبعا مع الموارد الطبيعية و الثقافية الأخرى و هذا بهدف استمرار القدرة التنافسية السياحية لهذة المعالم و المواقع الاثرية كل هذا تدعيما و تاكيدا لما جاء به القانون 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتطمن للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و تسييرها و الذي نص على ما يلي :

- احترام النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بحماية المعالم و المواقع الاثرية في تهيئة المنشات و الهياكل السياحية .
- الاستغلال العقلاني و المنسجم للهياكل و مناطق التوسع السياحي .
- الهدف من الترقية السياحية هو تثمين قيمة المعالم و المواقع الاثرية .

بالاضاف لهذا فقد جاء القانون 03-03 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية (الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، 2003) لتحديد المبادي و القواعد المسييرة لهذه المواقع السياحية شرط المحافظة على التراث القافي و الزامية تطابقها مع مقتظيات مبادئ حماية البيئة و المعالم و المواقع الاثرية خاصة المصنفة و ادراجها ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يجدر بنا ذكر باختصار للقوانين ذات الصلة بحماية المعالم و المواقع الاثرية و علاقتها بالتنمية المستدام كقنوني الجمعات المحلية للولاية و البلدية . فلقد نص قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري علي مسؤولية الوالي و المجلس الولائي بخصوص حماية المعالم و المواقع الاثرية لاسيما المواد 75-77-و97-98. اما قانون البلدية رقم 11-01 المؤرخ في 22 جوان 2011 فلمادة ال94 الزمت صراحة رئيس البلدية بالسهر على حماية التراث الثقافي و التاريخي و العمراني و المعماري خاصة في ما تعلق بمجال العقار و التعمير و البناء .

نلاحظ من خلال هذه الترسنة القانونية و التنظيمية المتكاملة نظرية لحماية المعالم و المواقع الاثرية وفق مقاربة تعتمد على السياحة في اطار احترام مبادئ التنمية المستدامة لكن مع الأسف واقع المعالم و المواقع الاثرية بالجزائر في تدهور مستمر و بعيد كل البعد ان إمكانية تاهيلة لدمجه ضمن الديناميكية التنموية للبلاد و علية يمكن ان نطرح السؤال التالي اين الخلل المتسبب في هذا الوضع ؟

عناصر الجذب السياحية:

يمكن تلخيصها في عدة نقاط كما يلي:

- المقدرات السياحية : و نعني بها كل العروض السياحية و تشمل المواقع الطبيعية (جبال،صحراء، مناطق رطبة، محميات طبيعية ،غابات ، كهوف،...) و كذا المعالم و المواقع الاثرية ، التحف المعمارية و العمرانية لاشهر المعمارين لمختلف العصور بما فيها حاضرنا، عادات و تقاليد المجتمعات و التراث الثقافي ، الصناعات التقليدية، ....
- خدمات النقل: البنية التحتية للطرق وتنوع وسائل النقل (البرية و الجوية و البحرية ...إلخ) باسعار تنافسية جذابة
- . هياكل الاستقبال: و تشمل الفنادق بمختلف درجاتها و المطاعم ؛
- نجاعة الإدارة السياحية : و نقصد بها نجاعة التسيير السياحي ابتداءا من الوكلات السياحية و مدي نجاعة طرق الترويج للمقدرات السياحية بمختلف الوسائل خاصة التكنلوجيات الحديثة التي تعتمد على نظم المعلومات ثم توضيح و تسهيل طرق الحصول على التاشيرات المختلفة ثم ثراء البرامج السياحية المعروضة على السواح العمل على خلق صناعة سياحية خاصة بالحرف التقليية و صناعة التحف المقلدة لتلك الاثرية و غيرها من الخدمات التي تستهوي السواح .
- خدمات البنية التحتية : كالمياه و الكهرباء و الاتصالات و الأسواق و أعمال الترجمة يضاف إلى كافة هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة.

المعالم و المواقع الاثرية في الجزائر :

ان تعداد المعالم و المواقع الاثرية بالجزائريفوق بكثير ، ال15222 المعلن في احدث جرد عام للمعالم و للمواقع الأثرية التي عرضتها وزيرة الثقافة الجزائرية في 19 جانفي 2021 ضمن خريطة المعالم و المواقع الاثرية في الجزائر ، التي أعدها خبراء وآثاريون وباحثون جزائريون بناء على فحص الخرائط الوطنية، بالتنسيق مع معاهد البحث التابعة لوزارة الثقافة.بعض هذة المعالم و المواقع الاثرية جد هامة منها حوالي4700 يعود لعصور ما قبل التاريخ بعضها لاكثر من 2 .5 مليون سنة (وزارة الثقافة و الفنون ، 2021) ,و الذي يتعدى اضعاف ما خلص اليه عالم الاثار الفرنسي ستيفان غزيل سنة 1911 في "الاطلس الاثري" و الخاص ب"افريقيا الرومانية", (وزارة الثقافة و الفنون ، 2021) الامر الذي يوضح بما لا يدعوا للشك الخلفية الاستعمارية حتى بالبحوث العلمية التي لها علاقة بالتاريخ .

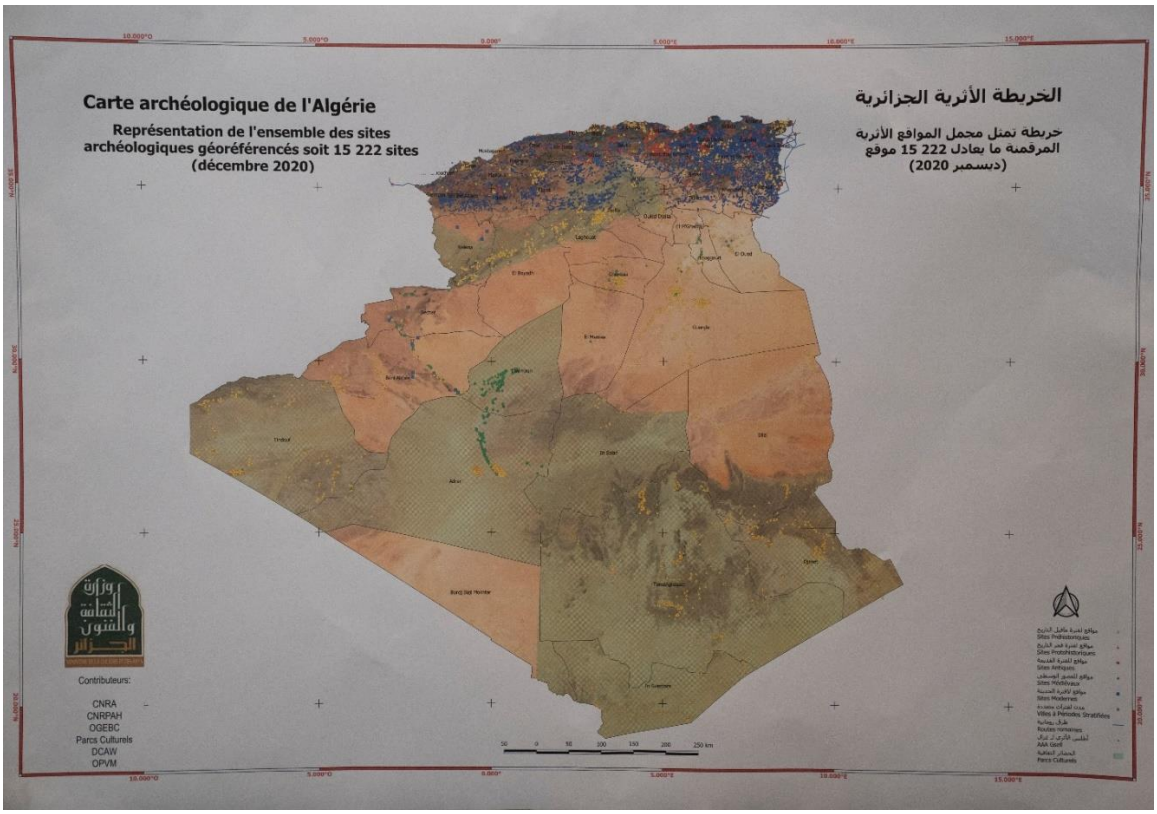

خريطة الاثرية للجزائر. (وزارة الثقافة و الفنون ، 2021)

رغم هذا العدد الهائل من المعالم و المواقع الاثرية و اهميته التاريخية و الثقافية ،الا عدد قليل مما هو مصنف ضمن التراث إنساني العالمي يجب الاشارة بان المعمر الفرني عمل فقط على تصنيف ما هو اغريقي او روماني فقط ضمن التراث العالمي منذ 1910 و ما سجل خارج هذا الاطار كان من مجهود الدولة الجزائرية ، لكن مع قلة المعالم و المواقع الاثرية المصنفة مقارنة بالعدد الهائل التي تزخر به بلادنا فتعتبر من الدولة استثنائية من حيث عدد المعالم والمواقع الأثرية المصنفة عالميا. فاذا كان أقدم موقع أثري في الولايات المتحدة 15 ألف سنة، فان عمر المعالم و المواقع الاثرية في الجزائر يقاس ، وحسب كثير من الخبراء تعتبر الجزائر من البلدان القليلة في العالم التي يمكن من خلال معالمها و مواقعها الاثرية قراءة تاريخ الانسانية بشكل واضح و متسلسل.

اهم المقومات السياحة الثقافية و التراثية في الجزائر:

تضم الآثار والمواقع ما يعتبره المؤرخون مهد الحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائهم إلى العصور الإسلامية والمتوسطية والإفريقية. وتشهد المعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة بالجزائر علىعمق و وعظمة الحضارات المتعاقبة التي رسخت مكانتها في التاريخ. من البربر إلى الفينيقية، ومنها البيزنطية والرومانية و تاصل البعد العربي الإسلامي الذي احتضنه و تبنه سكان الجزائر . هنا نشير لعجز الهيئات المكلفة بالتصنيفات في السعي لتسجيل المعالم و المواقع الاثرية عالميا او على الاقل وطنيا فمن بين 15222 معلم و موقع تاريخي نجد سوى 7 مواقع مسجلة عالمية و حوالي 456 وطنيا (وزارة الثقافة و الفنون ، 4 ماي 2020) . ان اهمية التصنيف تكمن في ظمان حمايتها المكفولة القانونا و الاستفادة من

التمويل المنظمات الدولية و كذا تعريف سكان المعمورة بما تزخر به الجزائر من ثراء في المعالم و المواق الثاريخية و هذا في حد ذاته نوع من الترويج للمنتوج السياحي ومن هذه المعالم نذكر تلك التي صنفتها منظمة اليونسكو وهي:

- **تيمقاد:** تقع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة، أسسها الإمبراطور تيرجان سنة 100م على طريق روماني يربط بين مدينتي "لمزة جميلة اليوم" و"تبسة". في الاساس كانت عبارة عن مركز للراحة لقدماء الجنود ثم ما فتئت ان تتحول لمدينة رومانية كاملة المعالم .
- **جميلة:** تقع بولاية سطيف، وهي من أقدم المدن الرومانية في الجزائر، وتصميمها يشبه تصميم تيمقاد.
- **قلعة بني حماد:** موقع يحتوي الآثار إسلامية للدولة الحمادية حيث كانت عاصمتها ثم انتقلت لبجاية والدولة الموحدية.
- **قصور واد ميزاب:** في غرداية يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، وما يميز هذا الموقع هو قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات زخارف صحراوية، وهي عبارة عن مدن محصنة ذات هندسة معمارية بسيطة ومتناغمة. بمنتهى الكمال والجمال مع البيئة الصحراوية. محاطة بالواحات الخلابة. لقد أبدع الرجل المزابي في هندسته وفي أنظمة تداول مياه الشرب، وهي مورد طبيعي للصحراء ونظام اجتماعي نادرا ما أثبت نفسه حتى اليوم.
- **تيبازة**: وهي إحدى المدن الرومانية القديمة.
- **اقصبة العاصمة :** تقع في الجزائر العاصمة، بناها العثمانيون في القرن السادس عشر، وتمثل أحد أجمل المعالم المعمارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.ويطل على جزيرة صغيرة كانت مركزاً تجارياً للقرطاجيين في القرن الرابع قبل الميلاد.

كما يضم التراث الحضاري والثقافي للجزائر ثروة لا بأس بها من المتاحف، منها:

- **متحف سيرتا الوطني:** يقع في قسنطينة، ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، وقد تم إنشاؤه لتجميع و عرض الحفريات المكتشفة في مدينة قسنطينة و كل منطقة الشرق الجزائري.
- **متحف باردو الوطني:** يقع في الجزائر العاصمة، ويعرض حفريات عن أصول الشعوب وأخرى تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى حفريات خاصة بالقارة الافريقية .
- **متحف زبانة الوطني:** يقع في مدينة وهران، ويضم تنقيبات عن عصور ما قبل التاريخ والعلوم الطبيعية وأصل الشعوب.
- **المتحف الوطني للمجاهدين:** يقع في الجزائر العاصمة، وتشمل معروضاته آثاراً عن ثروات التحرير.

- **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** يقع بالحامة (الجزائر العاصمة)، ويعرض أنواعاً من الفن الحديث، كالرسم والتصوير الفوتوغرافي والنحت والنقش.
- **متحف هيبون:** يقع في مدينة عنابة، ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.
- متحف قلعة القلعة : يوجد في موقع الاثري لقلعة بني حماد و يضم حفريات المنطقة كلها

كما تعتبر الصناعة والحرف التقليدية جزءا مهما من الثقافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، باعتبارها حلقة وصل ثقافية تنتقل من خلالها.بالاضاف الى الثراء و تنوع التراث الثقافي اللامادي التي تزخر به الجزائر البلد القارة اذا تعد 10 اكبرة دولة مساحة في العالم .

الماضي ،وذلك لتطور نمط الحياة و بلوغ متوسط العمر المتوقع مستويات قياسية في البلدان المتقدمة تعدت التسعين سنة الامر الذي منح للاشخاص الذين احيلوا للتقاعد الوقت الكافي للتمتع و الراحة و الصفر للسياحة.فالنشاط السياحي اضحي المورد الاول لكثيرلكثير من الدول خاصة التي ليست لها موارد طبيعية و لا تطور صناعي و خير مثال الدول المجاورة كتونس و المغرب. لذا ظهر مصطلح اقتصادي حديث "الصناعة السياحية " قطاع مدر للثروة و خلق لمناصب الشغل. ان اي ازدهار للنشاط

السياحي يستوجب حماية و صيانة المقدرات السياحية و على راساها المعالم و المواقع الاثرية و كل ما تعلق بالتراث الثقافي و الحرفي و ايضا توفر بنية تحتية متطورة و اهمها شبكة الطرق و مرافق الايواء وتطوير نظم المواصلات بمختلق انواعها و قبل هذا نظام معلومات متطور يساهم الترويج و الاشهار لكل المقدرات السياحية التي تتميز بها اي منطقة .

فالسياحة الدولية تعرف منذ سنة 1970حسب المنظمة العالمية للسياحةOMT تطور مستارع فالاحصائيات التي اصدرتها تشير بان عدد السواح في العالم بلغ سنة 1970حوالي 165 مليون ،ليقز الى 700 مليون سائح سنة 2000 ،و تعدى ال 600 1 مليون سائح سنة 2020.يقابل هذا تطور مهول في العائدات فاذا كان سنة 1970 في حدود 17 مليار دولار فقد بلغ 1555 مليار دولار عام 2020(منظمة السياحة العالمية، 2021).

وتشير الاحصاءات أنه إلى غاية 2001 كانت السياحة توفر 200 مليون فرصة عمل أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم،أما سنة 2006 بلغت حوالي 350 مليون عامل أي بتطور 150 مليون منصب عمل خلال 05 سنوات،كما أن معدل الزيادة في فرص العمل الناتجة عن السياحة وصل إلى 5.5 مليون فرصة عمل سنويا إلى غاية 2009 (منظمة السياحة العالمية، 2021)بالإضافة إلى ذلك أكدت معظم الدراسات التي أجريت أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق 03 فرص عملو هذا الذي اشرنا اليه انفا. و علية فمعدل النمو لقطاع السياحة خلال العقود حقق قفزة كبيرة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عالميا إلى ما يقارب 23 % خلال عام 2022 (صندوق النقد العربي، 2023)، مما يجعله من أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي.

مساهمة النشاط السياحة الثقافية و التراثية في الناتج المحلي الخام في الجزائر :

ان مكانة السياحة في أي بلد تقاس بمدي مساهمتها في الناتج المحلي الخام لكن مع الأسف رغم الوفرة المالية المنقطعة النظير التي تمتعت بها الجزائر جراء ارتفاع مداخيل المحروقات و توفر الامن و كذا التوجه التنموي نحو السياحة كرافد أساسي للتنمية فان الفترة الممتدة بين 2006 و 2016 لم تتعدي تسبة الناتج المحلي الخام 3.7% أي حوالي 613.9 مليار دج كاقصحى حد بلغته سنة 2015 و التي تعتبر بالنسبة للقائمين على قطاع السياحة طفرة لان هذا الناتج المحلي الخام كان سنة 2001 حوالي 1.4 فقط (عبد الرحمان و حساني، 2018). و كمقارنة بسيطة مع دول عربية اقل منا إمكانات اقتصادية و عرض سياحي كمي و نوعي خاصة المتعلق بالمعالم و المواقع الاثرية لكن مساهمة الساحة في ناتجها المحلي الخال لنفس الفترة بلغ مثلا في الأردن 8.6% و في البحرين 7.6% و تونس 9.3% و المغرب 10% (منضمة السياحة العالمية ، 2016). اما عن قطاع التشغيل فقطاع السياحة وفر سنة 2000 حوالي 174 738 الف منصب شغل أي 2.47 % ليرتفع سنة 2020 لحوالي 318.966 أي 2.9 %فقط من اجمالي القوة الشغيلة في الجزائر (سعيد، 2022) . علما بان في سنة 2018 رتبت الجزائر في المرتبة 118 علمية و 12 عربيا في مؤشر التنافسي للسياحة و الاسفار (عبد الرحمان و حساني، 2018) .

اما عن هياكل الاستقبال فالجزائر ورثت عن الحقبة الاستعمارية حوالي 5922 سرير ليقفز هذا الرقم الى 39213 سرير سنة 1985 ثم ل67087 سنة 2000 اما سنة 2020 فلقد بلغ عدد الاسرة 127617 سرير (وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2022). اما عن عدد السواح و نقصد السواح

الأجانب بكل أنواع مقادصد السياحة للفترة الممتدة بين 2017 الة 2021 فحسب وزارة السياحة و الصناعة التقليدية فهو حسب الجدول التالي :

	2017	2018	2019	2020	2021
السواح الأجانب	**1 708 375**	**2 087 753**	**1 933 778**	**509 736**	**66 995**
معدل النمو		**-%18.17**	**-%4.21**	**-%73.64**	**-%86.86**

تطور تعداد السواح الأجانب الوافدين للجزائر للفترة بين 2017-2021 (وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2022)

من خلال هذا الجدول نلاحظ بان تعداد السواح الوافدين للجزائر يبقي ضئيل جدا مقارنة بحجم الثروة السياحية و كذا الاستثمارات السياحية و زادة ظاهرة الكفيد من تازم الوضع السياحي في الجزائر.

الخلاصة :

على ضوء ما قدمنا من عرض حول السياحة التراثية الخاصة بالمعالم و المواقع الاثرية و علاقتها بالتنمية المستدامة و التي مع الأسف رغم مجهودنا المتواضع في الحصول على المعلومات التي تكاد تكون منعدمة اضطررنا ان نتناول موظوع السياحة بصفة عامة لكن بشئ من التركيز على السياحة الثقافية و التراثية لعلاقتها بموضوع المعالم و المواق الاثرية. ان واقع توظيف البعد الاقتصادي للتراث الاثري المحمي في الجزائر يكاد يكون كارثي لا من حيث عدم القدرة على جرد هذا التراث الذي قل نظيره في بلدان العالم و لا من حيث على الأقل العمل على تصنيفةه ضمن التراث العالمي او على الأقل وطنيا لظمان حمايته من التعدي و التدهور تم الاندثار و الأمثلة كثيرة و كذلك الاستفادة من الدعم المالي لصيانته و المحافظة علية . ايعقل اذا سلمنا بان عدد المعالم و المواقع الاثرية في الجزائر هو في حدود 15222 فقط 7 مواقع تاريخية مصنف عالميا و456 وطنيا رغم ان الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة و الفنون المعنية بهذه المهمة متواجدة في كل ولايات الوطن التي يمكنها ان نستعين بالجامعات و مزاكز البحث المتخصصة و المتواجدة في معظم الجامعات التي تغطي كامل إقليم الوطن .

ربما ان علاقة موضوع المعالم و المواقع الاثرية بمسائل الهوية قد اثرة سلبا في الحفاظ على هذا الكنز خلال الحقبة الاستعمارية التي اهتمت فقط بما تعتبره انتماءا لها بل و عملت على تدهور و تلف كل ما يمت بصلة لهوية الجزائريين تطابقا و نظرية المرشال الليوطي . و عليه فقناعتنا للنهوظ بحماية و صيانة المعالم و المواقع الاثرية متعلقة أساسا بالارادة السياسية التي يجب ان تفرض عذا التوجه و الا فتراثنا التاريخي في تدهور مستمر .

ان من مقاصد التنمية المستدامة هو تواصل الاستفادة من مقدرات الامة بين الأجيال و ليمكن ظمان ذلك الا باستمرار صلاحية الاستعمال لاي مورد و في حالة صيانة و الحفاظ على المعالم و المواقع الاثرية تبدوا السياحة النشاط الأنسب لهذا الغرض .لان ثراء تراثنا التاريخي خاصة المعماري و العمراني الذي تمثله المعالم و المواقع الاثرية ملك لكل سكان ل مناطف الوطن و حق الاطلاع عليه و هو مصد فخر و اعتزاز نترجمه بالترويج له ليطلع كل سكان المعمورة علية و معرفة عمق تاريخنا الحضاري و مدى مساهمة اسلافنا في تقدم الحضارة الإنساني و بذلك كما يقال المثل نظرب عصفورين

بحجر واحد نفتخر و تعتز بانجازات اسلفنا و نحافظ عليه ثم نستفيد فعائدات السياح الوافدين للاطلاع علية.

وبما أن الطريقة التقليدية لصناعة السياحة أصبحت عقيمة بسبب عولمة هذا النشاط وارتباطه بأنظمة الاستثمار السياحي العالمية الخاضعة لاقتصاديات السوق المفتوحة التي تهدف إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بالقيم الرمزية كالهوية و الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية . لذلك لا بد من اعتماد الأساليب الحديثة، مثل التكنولوجيا وتقنية المعلومات وتوثيق المعلومات المتعلقة بكل معلم او موقع تاريخينريد اماجة ضمن المسار السياحي ، سواء التراثي أو الديني أو التاريخي أو الطبيعي، لتحقيق الهدف الاستثماري وتحقيق الأرباح بشكل صحيح. بالإضافة إلى إبراز أهمية اهذه المعالم و المواقع بحسب نوعه وتركيزه في ذاكرة وقيم المجتمع كوسيلة للحفاظ عليه وعلى حضارة الشعوب. وتلعب العمارة و العمران دوراً كبيراً في استحضار وإحياء هذه القيم وتنفيذها في المشاريع السياحية، لتشارك في إحياء كل ما من شأنه أن يساهم في عمليات التواصل الثقافي وجعلها إحدى أنظمة التنمية المستدامة.

الهوامش و المراجع :

[1]-الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية . (19 فيفري, 2003). الجريدة الرسمية رقم 11.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . (8 اكتوبر, 2003). الجريدة الرسمية رقم 60. الجزائر .

[3]-الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية . (17 جوان, 1998). الجريجة الرسمية العدد 44 . الجزائر .

[4]-بوجمعة خلف الله. (2003). المدينة الجزائرية و البحث علي الهوية. *Courrier de savoir, université de Biskra*.

[5]-بودهان موسى. (2013). *النظام القانوني لحماية التراث الوطني. الطبعة الاولى* . الجزائر : دار الهدى للنشر و التوزيع.

[6]-بومدين عفد الله، و الديلمي محمد. (2017). دور هيئات الضبط الاداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون 04-98. *مجلة الحوار الفكري مج12,العدد 14*، 151-168.

[7]-رضا تواتي. (2018). مذكرة مجستار :حماية المباني الاثرية من الاخطار البحرية : دراسة حالة معالم ولاية وهران . جامعة تلمسان ، تلمسان .

[8]-سوسن زريق، و مليكة زغيب. (2012). دور ترميم المواقع الاثرية قي ترقية السياحة الثقافية. *فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر* . قالمة : مطبعة الولاية.

[9]-صندوق النقد العربي. (2023). *اثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية* . ابوظبي.

[10]-عبد القادر عبد الرحمان، و بن عودة حساني. (2018). مكانة السياحة في الجزائر . *مجلة الحقيقة العدد 2* ، 143-171.

[11]-عبد القادر عوينان. (2012-2013). اطروحة دكتوراة : السياحة في الجزائر االمكانيات والمعوقات(2000-2025)في ظل االستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي xvi. جامعة الجزائر 3، الجزائر.

[12]-غزلان سعيد. (2022). الارادات السياحية و دورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021. *مجلة الاقتصاد الجديد العدد 2*، 444-457.

[13]-فاطمة حمادو. (السنة الجامعية 2018-2019). اطروحة دكتوراه الحماية القانونية للاثار على ضوء التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية . جامعة جيلالي ليابس /كلية الحقوق و العلوم القانونية ، سيدي بلعباس.

[14]-قناة الجزيرة نت. (2019). *المعالم الأكثر زيارة في العالم.. هل هي حديثة أم قديمة*. قطر .

[14]-منضمة السياحة العالمية . (2016). *navigating the path ahead of the 2016 Travel and Tourism Economic Research*. مدريد.

[15]-منظمة السياحة العالمية. (2021). *تعرير عن قطاع السياحة في العالم* . مدريد.

[16]-نور الدين شارف. (2020). متطلبات تثمين مواقع التراث التقافي من اجل تطوير السياحة الثقافية في الجزائر . *مجلة المعيار,مج11* ، 32-48.

[17]-وزارة الثقافة و الفنون . (2021). *الخريطة الاثرية للجزائر*. الجزائر .

[18]-وزارة الثقافة و الفنون . (4 ماي 2020). *قائمة المواقع و المعالم المصنفة في الجزائر* . الجزائر .

[19]-وزارة السياحة و الصناعات التقليدية. (09 06, 2022). *احصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية*. تم الاسترداد من http://www.mta.gov.dz.

[19]-Boer Jérémy .(2016) .Le tourisme : un moteur de l'économie mondiale .*Cahier francais n°393*.

[20]-J Yves(sans date) *La protection du patrimoine culturel à travers les procédures de gestion des sols, de l'urbanisme et de l'architecture* .Alger : OPU.

[21]-Renault Bourgeon .(2009) .*Marketing de l'art et de la culture; spectacle, patrimoine et industries culturelles* .Paris